المنخفضة التي تصل اليها الاولى . فهي في العراق مثلا عام ١٩٥٧ ٢٨،٢ ٪(٢٨)، وهي في العام نفسه في سوريا ٣٢،٥ ٪ وفي ج ع م ٣٤،١ ٪ وفي تونس ٣٥،٨ ٪ ومن المفروض ان تكون هذه الدرجات عام ١٩٧١ قد ارتفعت الى اكثر من ذلك نتيجة للتطور الاقتصادي .

غير ان هذا المؤشر يعضده آخر لا يقل عنه اهمية. فمعدل الاجور للعاملين الفلسطينيين في هذين الملجأين موضوعي البحث هو ٣٢٠ دينارا في السنة بينما نستطيع ان نفترض مستندين الى بعض الاحصاءات المتوفرة ان معدل دخل العامل العراقي في بغداد في عام ١٩٧١ يزيد عن ٣٢٥ دينارا في السنة(٢٩).

وهذا يعني ما يلي : اولا ان معدل أجر العمال العراقيين يزيد عن معدل دخل « المشتغلين » الفلسطينيين في الملاجىء . وهؤلاء « المشتغلون » لا يضمون عمالا فحسب وانما بينهم عدد من الموظفين (معلمين وموظفين في الدوائر الرسمية) واصحاب محلات (تجارية ومطاعم) وحرفيين . وهذا يعني ضمنا ان معدل أجر « العمال » الفلسطينيين ينخفض بنسبة لا بد ان تكون ملحوظة عن معدل اجر امثالهم من العمال العراقيين . وثانيا ، من زاوية اخرى يبدو ان الفروق بين اجر العامل العراقي و« المشتغل » الفلسطيني طفيفة او تكاد تكون متساوية . ولكن لو وضعنا في الاعتبار درجة المعيلين الفلسطينيين وقارناها بدرجة المعيلين العراقيين لتأكدنا ان دخل المواطن الفلسطيني في الملجأ يظل ادنى بدرجات من دخل زميله المواطن العراقي . والمعادلة التالية تظهر هذه الحقيقة : ان كل ١٠٠ مواطن فلسطيني في الملجأ يعيشون على عمل ١٣ مشتغلا ، دخل الفرد السنوي منهم ٣٢٠ دينارا . وان كل ١٠٠ مواطن عراقي يعيشون على عمل ٣٥ — ٣٨ عاملا ، أجر العامل السنوي منهم **٣٢٥ دينارا** .

ان هذا التحليل المبسط المبني على دراسة نموذجية للجأين في بغداد يقطع باليقين بأن غالبية سكان الملاجىء يعانون من هبوط في الدخل مما يستتبع هبوطا مشابها في المستوى المعيشي لديهم . ولتفسير هذا الواقع لا بد من الاشارة الى أن اللاجئين الفلسطينيين قدموا في عام ١٩٤٨ من مجتمع زراعي (أجزم ، جبع ، عين غزال) فاصطدموا بمجتمع متطور نسبيا في بغداد في وقت لم يكونوا يملكون فيه سلاح علم او حرفة مما اضطرهم ، وهم الذين فقدوا كل شيء ، الى كسب معيشتهم عن طريق اللجوء الى الحرف الصغيرة التي لا تحتاج الى مهارة خاصة — بائعين متجولين، عمالا في المحلات التجارية ، بائعي خضروات ، عمال بناء مبتدئين . يؤكد هذه الحقيقة ان من جملة ٣٨ شخصا يشتغلون من سكان ملجأ راحيل شحمون يوجد : ١٥ عاملا غير ماهر ، ١٣ عاملا في مهن مختلفة ، موظفان ، مستخدمان ، فراشان ، خياطان ، بائع اقمشة ، ومدرس . يضاف الى ذلك ان ما تدفعه الحكومة العراقية من مخصصات الى جانب توفير السكن المجاني قد خلق حالة من الركود في كسب العيش وتحسين وسائله ، وربما كانت هذه الحالة سببا في قتل روح الطموح والمبادرة .

ولكن ماذا عن الفلسطينيين خارج الملاجىء ؟ في الحقيقة لا تتوفر لدينا احصاءات وافية نستطيع الاعتماد عليها باطلاق . ولكن لعل الجدول رقم ٦ لسلم الدخل المستقى من تقديرات منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد لدخول المواطنين الفلسطينيين لفرض ضريبة التحرير ، لعله يعطي بصورة تقريبية فكرة عن سلم الدخل للفلسطينيين جميعا من ذوي المهن والحرف الحرة (غير الموظفين او المستخدمين في المؤسسات الحكومية او الشركات) . وقد كانت طريقة المنظمة في تقدير الدخل ان تركت للمواطن نفسه حق التقدير ثم قامت لجنة اختصاصية بفحص هذا التقدير في ضوء معلوماتها وبدراسة كل حالة على انفراد بفحص السجلات والمقارنة بين اصحاب المهنة الواحدة واعطي المكلف الحق في الطعن والاعتراض لدى لجنة شكلت لهذا الغرض . وحتى كانون الثاني عام ١٩٧١ كان الذين شملهم التقدير ٣٧٩ مكلفا موزعين كما يلي : ١٦٨ عاملا، ٧٤ حرفيا ، ٣٣ بقالا ، ٣٢ تاجرا ، ٣٠ صاحب مطعم ، ٢٤ بائع اقمشة متجول ، ١٨ مهن أخرى. وقد اخترنا ان نبدأ سلم الدخل بـ ٣٠٠ دينار سنويا لاعتقادنا ان مثل هذا الدخل يعتبر الحد الادنى المتقشف لما يمكن ان تعتاش به اسرة متواضعة في بغداد ، لا بل ان هذا الدخل ان لم ترفده مساعدات نقدية او ترافقه مجانية السكن يظل أقل من أن يوفر معظم ضرورات الحياة(٣٠). وربما يكون من المفيد ان نثبت هنا تقسيما آخر للدرجة الاولى من سلم الدخل (فئة أقل من ٣٠٠ دينار) فنحصل على الجدول التالي :